المحور الثالث : المؤسسة والمحيط

- تعريف المؤسسة

يمكن إعطاء تعاريف مختلفة للمؤسسة، ولكن أهمها يكمن في تلك التي تعتبرها تنظيما يجمع بين وسائل الإنتاج والإنسان.

" المؤسسة عبارة عن تجمع إنساني متدرج تستعمل وسائل فكرية، مادية ومالية لاستخراجه ، تحويل نقل وتوزيع السلع أو الخدمات، طبقا لأهداف محددة من طرف المديرية بالاعتماد على حوافز الربح والمنفعة الاجتماعية بدرجات مختلفة".

تصنيفات المؤسسات

يمكن للمؤسسات أن تأخذ أشكالا متعددة ونظرا للامتيازات التي تتمتع بها والالتزامات التي تخضع لها دون سواها، فقد يكون من الضروري تصنيفها حسب معايير مختلفة، نذكر أهمها:

1- حسب طبيعة الملكية: هناك ثلاثة أنواع من الملكيات وهي [12]

1.1-الملكية الخاصة: حيث تكون المؤسسة ملك لشخص واحد أو مجموعة من الأشخاص .

2.1-الملكية العامة (العمومية): وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما أرادوا ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك. والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير وإدارة المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفق القوانين للدولة.

3.1-الملكية المختلطة: وهي مؤسسة يكون رأسمالها مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص .

2- حسب معيار الحجم

يرجع تصنيف المؤسسات حسب الحجم إلى أهمية المؤسسة ومكانتها في الاقتصاد ، وقد اختلف في عدد المعايير التي تمكن من تصنيف المؤسسات حسب حجمها .

* **المؤسسات الصغيرة جدا T. P .E :** تشغل ما بين 1-9 عمال.
* **المؤسسات الصغيرة P. E :** تشغل ما بين 10-49 عامل.
* **المؤسسات المتوسطة M. E :** تشغل ما بين 50 و499 عامل.
* **المؤسسات كبيرة الحجم :**وهي المؤسسات التي تشغل أكثر من 500 عامل فتعتبر.

3- تصنيف المؤسسات حسب القطاع الاقتصادي

من خلال هذا التصنيف يمكن التمييز بين ثلاثة قطاعات اقتصادية أساسية:

القطاع الأولي ، القطاع الثانوي ، القطاع الثالث .وكل من هذه القطاعات يتميز بنشاطات معينة هي[14]:

1.3-القطاع الأولي :ويشمل مؤسسات إنتاج المواد الأولية الممثلة في الفلاحة، الصناعة الغابية المناجم، استخراج البترول وأنشطة الصيد البحري.

2.3- القطاع الثانوي :ويشمل المؤسسات التي تنشط في تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيطي.

3.3- القطاع الثالث :ويشمل آل المؤسسات التي يعتمد نشاطها أساسا على تقديم الخدمات مثل النقل، البنوك والمؤسسات المالية، التجارة، الصحة والاتصال.

4- تصنيف المؤسسات حسب الشكل القانوني

1- الخاصة:

يتفرع هذا النوع من المؤسسات إلى مؤسسات فردية وشركات.

أ - **مؤسسات فردية:** هي المؤسسات التي يملكها شخص واحد أو عائلته تضم التجار الصغار، أصحاب المهن الحرة ولهذا النوع من المؤسسات مزايا أهمها:

- السهولة في التنظيم والإنشاء
- سهولة إمكانية الحصول على قروض وزيادة القدرة المالية للمؤسسة وذلك بسبب تضامن الشركاء.

أما المساوئ فتتمثل في مايلي:

- تعرض حياة المؤسسة للخطر بسبب انسحاب أو وفاة احد الشركاء,
- مسؤولية الشركاء غير محدودة.

ب – **الشركات:** تعرف الشركة بأنها عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها الى شخصين أو أكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال أو من عمل لاقتسام ما قد ينشا عن هذه المؤسسة من أرباح او خسارة وتنقسم الشركات بشكل عام إلى قسمين رئيسيين هما:

- **شركات الأشخاص:** كشركات التضامن, شركات التوصية البسيطة, شركات ذات المسؤولية المحدودة ..
- **شركات الأموال:** كشركات التوصية بالأسهم, شركات المساهمة, شركات ذات المسؤولية المحدودة ...

2– المؤسسات العمومية:

هي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة، ولا يحق للمسؤولين بيعها أو التصرف فيها، إلا بموافقة الدولة ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات العمومية.

أ – **مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجار ي:** تتمتع بالشخصية القانونية وتنشط في ميدان خاص لأسواق المنافسة، حيث تقوم هذه المؤسسات بتقديم منتجات للسوق وفي نفس الوقت تؤدي خدمة عمومية، مع التمييز بوجود طاقة إنتاجية موحدة مثل شركة سونلغاز.– sonelgas– الشركة الوطنية للكهرباء والغاز الطبيعي.

ب – **مؤسسات عمومية إقتصادية:** هي مؤسسات تتمتع بالاستقلالية, تنظيمها وتسييرها بواسطة مجلس إدارة, وتتميز بالمنافسة فيما بينها وكذا الحرية فيما يخص تسيير أموالها كما تنص عليها النصوص القانونية, ومثل هذه المؤسسات المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرو منزلية –ENIEM.

ت – **مؤسسات عمومية محلية:** هي مؤسسات تنشط على المستوى المحلي ونجدها غالبا في قطاع الخدمات.

3- المختلطة:

هي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصفة مشتركة إلى القطاع العام والخاص, أي مؤسسات عمومية تشترك مع مساهمين خواص, في إطار الاقتصاد المختلط مع العلم أن تنظيم هذا النوع من المؤسسات يخضع لضوابط تحددها تشريعات وأحكام خاصة.

5- أنواع المؤسسات الاقتصادية من حيث الجنسية

تنقسم المؤسسات الاقتصادية من حيث جنسية مالكيها، أو جنسية الدول التي تعمل فيها إلى الأنواع التالية[16]:

1.5- مؤسسات وطنية :هي تلك المؤسسات المحلية التي تعمل داخل الوطن ويكون مالكوها من جنسية وطنية، كالمؤسسات الوطنية الجزائرية.

2.5 - مؤسسات أجنبية :هي تلك المؤسسات التي تعمل داخل الوطن ويكون مالكوها من جنسية أجنبية واحدة، كالمؤسسات الإيطالية.

3.5- مؤسسات مختلطة :هي تلك المؤسسات التي تعمل داخل الوطن بحيث تعود ملكيتها إلى شراكة بين أفراد من نفس الدولة وأفراد من دولة أخرى واحدة، كالمؤسسات الجزائرية– الفرنسية.

4.5- مؤسسات متعددة الجنسيات :هي تلك المؤسسات التي تعمل داخل الوطن ويكون مالكوها من جنسيات أجنبية مختلفة كالمؤسسات دول الخليج.

- تعريف محيط المؤسسة

يعرفه P.FILHO فيرى " أن المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة ينضوي على ثلاثة مجموعات من ا لمتغيرات:

1- مجموعة المتغيرات على المستوى الوطني (اقتصـــادية، اجتمـــاعية، سيـــاسية.)

2- مجموعة المتغيرات التشغيلية الخاصة بكل مؤسسة (الهيئـــات والتنظيمـــات الحكومية والإدارية ومؤســـسات التوزيع.)

3- مجموعة المتغيرات المتعلقة بمحيط المؤســـسة الداخلي (عمال، مديرين.)...،

وبصفة عامة يمكن تعريف محيط المؤسسة على أنه "مجموعة من العوامل أو المتغيرات التي من شأنها التأثير على نشاط المؤسسة سواء بالسلب أو الإيجاب " .

2- أهمية دارسة المحيط من طرف المؤسسة:

بالرغم من اختلاف أحجام وقد ارت المؤسسات ودرجة تأثيرها في السوق وفي الأطراف الآخرين، إلا أنها جميعا تهتم إلى أبعد الحدود بدراسة المحيط الذي تعيش فيه، وذلك لعدة أسباب منها:

1- تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة، وبالنظر إلى إمكانات وخب ارت وموارد هذه الأخيرة تتم المفاضلة بين الفرص التي يمكن استغلالها وأي الفرص الممكنة استبعادها؛

2- المؤسسة لا تنشط بمعزل بل هي مرتبطة بشبكـــات من المتعاملين من أسواق وهيئات وأفراد، مما يحتم عليها مسايرة التطوارت الخارجية الحاصلة من خلال التأقلم في عملية التعامل معها؛

3- أن المؤســـسة مكونة من شبكة أفراد وجماعـــات قد تختلف في أهدافها واتجاهـــاتها، وهؤلاء الأفراد هم أفراد من محيطها وكل ما فيه من عوامل اقتصـــادية واجتمـــاعية يؤثرون فيها ويتأثرون بها، فالمؤســـسة مرتبطة أمـــاميا وخلفيا بشبكـــات المتعـــاملين والأسواق والأف راد والمؤســـسات وغيرهـــا؛

4- يتوقف نجـــاح المؤســـسة إلى حد كبيـــر على مدى دراستها للعوامل البيئية المؤثرة ومدى الاستفـــادة من اتجاهـــات هذه العوامل وبدرجة تأثير كل منها، حيث تســـاعد هذه الدراسة على تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها، وبيـــان الموارد المتـــاحة ونطاق السوق المرتقب، وأنمـــاط القيم والعـــادات والتقـــاليد الســـائدة...الخ؛

5- المؤسسة تقوم باستعمال المواد المختلفة من المحيط وتقدم له مخرجات، لدى فمن الضروري دراسة أسعار ونوعية مدخلاتها، وكذا دراسة نوعية وكمية مخرجاتها حسب متطلبات المحيط؛

6- إن السوق تشهد تطورا مستم ار في مختلف العناصر المحددة للطلب والعرض، مثل تغير أذواق المستهلكين نتيجة التحسن الثقافي والحضاري وكذا الاحتكاك و التفاعل بين المجتمعات والثقافات،والتغير المستمر في التكنولوجيا...، لدى فعلى المؤسسة دراسة المحيط ومختلف تغيراته ومواكبتها؛

7- أصبح الوقت عامـــلا مهـــم في الإدارة و الإنتـــاج فإذا فاتتها الفرصة اليوم فلا يمكنها أن تنتظر فرصة مقبلة في نفس السنة أو في سنوات مقبلة، بل عليها اغتنامها أو العمل على خلق فرص جديدة ،خاصة تلك التي تمتاز منتجاتها بالتغيير المستمر في مواصفاتها كالخاضعة لتكنولوجيا تطور بسرعة كالمنتجات

الالكترونية، كما أن المنتجات المتميزة بسرعة التلف أو الاستهلاك المستمر تتطلب متابعة مستمرة وسباق مع الزمن.

4- مكونات محيط المؤسسة:

هناك عدة تقسيمات لمحيط المؤسسة، غير أننا سنقسمه إلى محيط الداخلي ومحيط الخارجي.

4 -1 المحيط الداخلي للمؤسسة:

يشير المحيط الداخلي إلى جميع القوى التي تعمل داخل التنظيم ذاته، ويشمل كل من العناصر التالية: أهداف المؤسسة، طبيعة منتجاتها، شبكات وعمليات الاتصالات داخلها، الحالة التعليمية للقوى العاملة بها. ويشمل ثلاثة محاور أساسية:

أ- **البناء التنظيمي** : ويقصد به الهيكل التنظيمي الذي يبين توزيع المهام والأف ارد والمسؤوليات والسلطات ويحدد طبيعة العلاقات في المؤسسة، فكلما كان الهيكل التنظيمي للمؤسسة قائما على أسس منطقية وواضحة، بالإضافة إلى توفره على خصائص مثل المرونة ،يسمح للمؤسسة بمسايرة كل التطوارت التي قد تحدث ويساعدها في تحقيق أهدافها.

ب- **الثقافة التنظيمية** : وتتمثل في القواسم المشتركة بين أعضاء المؤسسة من قيم وعادات ومبادئوأمور خاصة بتنظيم المؤسسة دون أخر، تشكل هذه الثقافة الهوية الخاصة بالعاملين وتميز المؤسسة عن غيرها من المؤسسات مما يساعد على توجيه الجهودهم لتحقيق أهداف المؤسسة.

ت- **الموارد المتاحة للتنظيم:** وتشمل الإمكانيات المتاحة للمؤسسة كل الإمكانيات المالية والمادية والبشرية والتكنولوجية والأنظمة الإدارية المختلفة والإمكانيات ذات الصلة بالبحث والتطوير

2.4- المحيط الخارجي للمؤسسة:

يعرف المحيط الخارجي على أنه: " مجموعة من العناصر التي تتعامل معها المؤسسة وتشكل علاقات سببية مركبة معها، فهي الإطار الكلي لمجموعة العوامل المؤثرة على عمل المؤسسة."

حيث يكمن تصنيف هذه العوامل والمتغيرات إلى مجموعتين: الأولى تتصل بالمتغيرات الخاصة بالبيئة المباشرة التي تعمل المؤسسة في محيطها، أما الثانية فهي تتصل بالمتغيرات الخاصة بالبيئة الخارجية غير المباشرة.

1.2.4- البيئة الكلية (العامة:) وهي البيئة التي ينطوي تحتها أو تعمل ضمن إطارها جميع المؤسسات وتحتوي على متغيرات عامة تنشأ وتتغير خارج المؤسسة، والتي تؤدي إلى تغيير حتمي في مسار المؤسسة ،ولكن المؤسسة لا تستطيع التأثير فيها، وتشمل:

العوامل الاقتصـــادية: يتوقف بنـــاء بعض الاستراتيجيات والتقديرات الخـــاصة بالحـــالة الاقتصـــادية إذا فهذه العوامل هي مجموعة القوى الاقتصـــادية التي تؤثر على المجتمع بكـــافة مؤســـساته وتتأثر المؤســـسة بهذه القوى على المستوى المحلي والعـــالمي، ومن هذه العوامل: الدخل، الطلب، مدى توافر عوامل الإنتـــاج، التضخم، السيـــاسات النقدية والمالية للدولة، نسبة البطـــالة، المؤســـسات المالية.

العوامل السيـــاسية: النظام السياسي هو مجموعة الهيئـــات والأنظمة والأف ارد، لهم هدف رئيسي هو إدارة وتسيير المجتمع ككل، حيث تعتبر من العنـــاصر الهـــامة في البيـــئة الكلية، وهي القوى التي تحركها القرارات السيـــاسية، ولهـــا ارتبـــاط وثيق بالعوامل الاقتصـــادية، فالكثير من القرارات السيـــاسية هي في الحقـــيقة انعكـــاس لمصلحة اقتصـــادية، فالقرارات السيـــاسية التي تعنى بحمـــاية البيـــئة من التلوث تمثل تهديـــدا للمؤســـسات الصنـــاعية، كمـــا أن العوامل السيـــاسية التـــالية تمثل إمـــا فرصة، أو تهديـــدا للمؤســـسات، ومنها: الضرائب والرسوم، درجة الاستقرار السيـــاسي...

العوامل القـــانـــونـــية والتشـــريعية:

يعتبر المحيـــط القـــانوني من أهم العوامل المؤثرة على المؤســـسة، وذلك عن طريق قوانـــين التشريع للعمل والنقـــابـــات، والقوانين الجبـــائية التي تؤثر في سيـــاسة المؤســـسة الاقتصـــادية ونشـــاطها ،بالإضافة إلى التشريعـــات الخـــاصة بحمـــاية البيـــئة، قوانين المستهلك، قوانين الاستيراد والتصدير، وغيرها...

فالكثيـــر من المؤســـسات الجزائرية تعـــاني من مشـــاكل وعراقيل قـــانونية تؤثر سلبيـــا على نشـــاطها وسيرورتهـــا، بسبب عدم قدرتهـــا على تطبيق مـــا تسنه الدولة من قوانين بشكل يسمح لهـــا بمواجهة كل مـــا يعترضها في أداء نشـــاطها. فالمحيـــط القـــانونـــي قد يشكل تهديدا كبيـــار أمـــام هذه المؤســـسات.

العوامل الاجتماعية والثقافية: يظهر تأثير الثقافة على قدرة المؤسسات في التعامل مع مختلف المجتمعات وتوضح تجارب الكثير من المؤسسات على الأثر الكبير الذي تحدثه الثقافة السائدة في المجتمع على نشاطاتها خاصة، وأن بعض جوانب الثقافة تعكس الأخلاق العامة السائدة في المجتمع فالبيئة الاجتماعية ذات تأثير هام على مؤسسات الأعمال وأن أثرها يكون غي جانب الطلب على المنتجات المؤسسة، وكذلك على القيم والقواعد والممارسات للعاملين داخل المؤسسة

فهي تتكون من كل القوى الاجتماعية التي يمكن أن تأثر في نشاط المؤسسة بصفة مباشرة كالعادات والتقاليد، نمط ومستوى المعيشة والأخلاق والقيم والإتجاهات التي تؤمن بها الفرد الذي هو نقطة الهدف لدى المؤسسات.

العوامل التكنولوجية: تلك التغيرات التي تحدث في البيئة الفنية والتغيرات الحديثة في المستوى التكنولوجي، مثل زيادة الاعتماد على الحاسبات الآلية وأشعة الليزر وتؤثر التكنولوجيا على عمل المؤسسة، حيث يؤدي إلى زيادة المؤسسات الطلب على بعض المنتجات (أو نقصانه) كما أن له تأثير أيضا على العمليات الإنتاجية للمؤسسة.

2.2.4- البيئة الخاصة: مجموعة العناصر التي تقع على حدود المؤسسة والخاصة بنشاطها وتختلف من منطقة إلى أخرى وترتبط بعملية اتخاذ القرارات وتدخل إلى حد كبير في نطاق رقابة الإدارة تشمل كل من المنافسين، المستهلكين، الموردين ، الوسطاء ، الحكومة والنقابات. تتكون البيئة الصناعية من العوامل الآتية:

- **العملاء:** هم الأفراد أو المنظمات الذين يقومون بشراء واستخدام منتجات أو خدمات المنظمة، وفي حين تختلف فئات العملاء من حيث الحاجات والرغبات والقرة الشرائية،
- **المنافسون:** يقصد بالمنافسين المنظمات الأخرى التي تتنافس مع المنظمة من أجل الحصول على الموارد وتفضيلات العملاء، ومن أمثلة الموارد هنا: الموارد البشرية، التكنولوجيا، الموارد المالية والمواد الخام...الخ .
- **الموردون:** الموردون هم المنظمات التي تقوم بتزويد المنظمة بمختلف الموارد، وهو ما يعني أن مخرجاتهم تمثل مدخلات المنظمة، وبالتالي يستطيع الموردون التأثير على هيكل التكلفة، مستويات الجودة ومواعيد التسليم ،وبالتالي قدراتها التنافسية وإمكانية تحقيقها لأهدافها
- **الموارد البشرية:** يقصدبها ذلك المورد الهائل في البيئة الخارجية ، والذي تستمد منه المنظمة احتياجاتها من قوة العمل، وهو أثمن الموارد لدى المنظمة، فهم مصدر المعرفة والمهارة والحافز لخلق والحفاظ على تقدم التنظيم واستمراريته،

- **د–النقابات العمالية والمهنية:** تؤثر النقابات المهنية والعمالية بين المؤسسة والعاملين بها، كما تؤثر على درجة العمالة المطلوبة حيث يمكن أن تساعد على حل النزاعات والخلافات التي قد تحدث بين المؤسسة والعاملين بها كالقضايا المرتبطة بالأجور وظروف العمل .

ه– الوسطاء: يساعد الوسطاء شركات الأعمال في الحصول على العملاء ، هؤلاء الوسطاء نوعان : الوكلاء أو التجار الوسطاء ، و هم مجموعة من الوسطاء الذين يتحملون عمليات توزيع السلع و الخدمات للوصول بها إلى المستهلك النهائي أو المشتري الصناعي . و هناك مجموعة من المؤسسات تعمل على تسهيل عمليات التبادل مثل شركات النقل و التأمين و التخزين و البنوك ، وكالات الإعلان و مؤسسات تسهيل العمليات التسويقية ، و يقع على عاتق إدارة التسويق تحليل نشاط الوسطاء و دراسة العوامل المؤثرة على نشاط كل منها و أثره على نشاط المؤسسة.

- **الجماعات الضاغطة (مثل جمعية حماية المستهلك، حماية البيئة ،.....)**

5 – تأثير المحيط في المؤسسة:

يعتبر المحيط المصدر الوحيد لعوامل الإنتاج التي تستهلكها المؤسسة لتقديم مخرجاتها، فهذه البيئة هي التي تشمل على الأشخاص الذين يقدمون جهدهم العضلي في صورة عمل ،أو جهدهم الفكري من أجل تسيير هذه المؤسسة، بالإضافة إلى تعاملهم معها في صورة مستهلكين.

أ– **أثر تكوين الإنسان** : يعتبر الإنسان المخلوق الوحيد الذي يستطيع التصرف بمنطق وحكمة وتتحدد نتائج هذه التصرفات بكيفية انجازه للمهام المنوطة به ، وهذه الكيفية ترتبط بدورها بنوعية تكوين أف اردها تكوينا يسمح لها بالتطور المتوازن والمستمر لتوفير حياة تمتاز بالرفاهية.

ب– أثر المواد الأولية : وهي إحدى العناصر التي يتوقف عليها نشاط المؤسسة، فتوفرها بشكل كافي ومستمر وبنوعية مقبولة يبعد المؤسسة على التوقف في الإنتاج، إلا أن المواد الأولية يلعب فيها العنصر البشري دوار هاما فنوعية وكمية الم واد تتعلق بكفاءة أف ارد المجتمع والمؤسسات التي تحضرها وبمدى تطورها التكنولوجي.

ج – أثر التطور التكنولوجي : تستعمل المؤسســـة ضمن عوامل الإنتاج آلات ومعدات مختلفة تكون قد أنتجت في مؤسسات أخرى، ويتـــوقف مستـــوى إنتاج المؤسسة المستعملة لها بمستوى تطورها

ومدى كفاءة استعمالها، أي بمدى جودة وملائمة التقنيات التكوينية التي تحصل عليها العمال، وهنا أيضا يظهر الدور الذي يلعبه العنصر البشري في الاخت ارع و إنتاج الآلات.

6 - تأثير المؤسسة في المحيط

أن وجود المؤسسة الاقتصادية داخل المجتمع وفي حيز مكاني معين يجعلها تتفاعل معه وتؤثر فيه، كما تتأثر به ، ذلك بواسطة إنتاجها وتصرفاتها التي قد تفرضها عليه في حالة قوتها وضخامتها.

ويمكن أن نفرق بين نوعين من آثار المؤسسة على المحيط :

أ- الآثار الاجتماعية : ويمكن حصر الآثار الاجتماعية التي تمس المحيط في أثار ايجابية وأخرى سلبية تختلف درجة تأثيرها طبقا لاختلاف نوع النظام الاقتصادي الذي تواجه به المؤسسة، وباختلاف حجم المؤسسة ووزنها الاقتصادي والمالي في المجتمع. ويمكن تلخيص آثار الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية فيما يلي:

توفير العمل: إن إنشاء مؤسسات اقتصادية جيدة يسمح بتوفير مناصب شغل يزيد عددها أو ينقص تبعا لحجمها فهي تعمل على امتصاص البطالة من المجتمع، إلا أن التكنولوجيا المستعملة في هذه المنشآت لها دور في تحديد العمالة ، فالتكنولوجيا المستعملة لليد العاملة تتبع في المجتمعات التي تتوفر على يد عاملة كثيرة، مما يفيدها أيضا في انخفاض التكاليف فهي تستعمل في المجتمعات التي تقل فيها الفئة الشابة، أي في المجتمعات المتطورة صناعيا .

التأثير على الأجور : للمؤسسات الهامة دور أساسي في تحديد الأجور، فبقوة المؤسسة ووزنها المالي تقوم برفع أجورها خاصة عند محاولة استقطابها لليد العاملة إلى مكان تقل فيه، فبذلك يكون لها أثر غير مباشر على الأجور في المؤسسات في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، كما تنجح أغلب هذه المؤسسات بجلب العمال من قطاعات أخرى لتحسين مستواه المعيشي.

تغير نمط معيشة السكان: يساهم ظهور المؤسسات في جهات معينة بتغيير نمط الحياة السابق للسكان فقد تفرض عليهم هذه المؤسسات نظم معينة من وقت العمل ووقت الراحة، وكذلك تغيير في العادات اليومية.

التأثير على الاستهلاك: تؤثر سياسات البيع التي تتبعها المؤسسات على استهلاك المجتمع كما نوعا فزيادة المبيعات وتنوعها يؤدي إلى المنافسة، وبالتالي انخفاض الأسعار مع رفاهيتها، كما أن الإشهار

يعمل على خلق عادات استهلاكية جديدة ناتجة عن غزو منتوجات جديدة وصناعية، وتلعب وسائل الإعلام خصوصا التلفزيون دوار أساسيا في هذا الموضوع لما توفره من معل ومات واتصال مباشر بالمستهلك.

ب – الآثار الاقتصادية: تساهم المؤسسة في تغيير وجه النشاط الاقتصادي لكون تغيير جزءا من أعوانه ، ومن بين الآثار الاقتصادية للمؤسسة على المجتمع :

دفع عجلة التعمير : وينتج عن ظهور مؤسسات اقتصادية في جهات ريفية أو في أمكنة تتميز بتأخر العم ارن فيها، حيث تقوم هذه المؤسسات بإنشاء سكنات لعمالها وإعدادها للطرق ومرافق ، وبذلك يتم إنشاء المدارس و المستشفيات، وقد يؤدي إلى ظهور تجمعات سكنية أو مدن جديدة وهي بذلك تساهم في سياسات التنمية والتطوير.

ظهور منشآت تجارية: إن زيادة عدد السكان في منطقة أو مدينة وهو ما ينتجه ظهور مؤسسة أو مؤسسات اقتصادية جديدة، يجعل من الضروري القيام بإعداد منشآت تجارية جديدة لتلبية حاجات العمال الجدد، ويتبعها مختلف م ارفق الحياة الاقتصادية.

التأثير على التكامل الاقتصادي : إن أي مؤسسة مهما كان شكلها ونوعها فإنها ترتبط مع شبكة كاملة من المؤسسات الأخرى، وأي خلل فيها أو تقصير منها قد يؤدي إلى عجز الشبكة بكاملها، كما أن تطور مؤسسة قد يؤدي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات الاقتصادية(موردين، زبائن، مصانع،..إلخ.)

التأثير على التكوين والتكنولوجيا :من المفترض أن تكون أنماط التكوين في الجامعات معدة أساسا لتلبية حاجات المؤسسات من اليد العاملة المتخصصة، كما أن المؤسسات في حد ذاتها تلعب دوار هاما في تك وين عمالها ويمكن أن يكون نشاطها أساسا هو التكوين، أما عن التكنولوجيا فإن العديد من الإحصائيات تبرز أن مختلف الابتكارات والاختراعات الحديثة هي من إنتاج مخابر البحث والتطوير في مؤسسات معينة.